سياسة الإلتزام المصرفى للبنك الزراعى المصرى

Compliance Policy

الفهرس

المقدمة 4
الهدف 4
مخاطر عدم الإلتزام 4
- المخاطر القانونية والتنظيمية 5
- مخاطر العقوبات 5
- مخاطر السمعة 5
وظيفة الالتزام 5
المبادئ الاساسية للإلتزام بالبنك الزراعى المصرى 6
- الحفاظ على السمعة الحسنة ونزاهة البنك الزراعى المصرى 6
- دعم مجلس الإدارة والإدارة العليا 6
- الالتزام مسئولية كل موظف 6
مسئولية مجلس الادارة 6
مسئولية لجنة المراجعة 6
مسئولية الإدارة العليا 7
إطار عمل الإلتزام بالبنك الزراعى المصرى 7
موظفى الالتزام بالبنك الزراعى المصرى 8
الدور الذى يؤديه قطاع الإلتزام بالبنك الزراعى المصرى 8
وظيفة الإلتزام فى كل وحدة 11
العوامل الأساسية لنجاح وظيفة الإلتزام 11
- الاستقلالية 11
- تحديد السلطات والمسئوليات 12
- العمالة المدربة والمؤهلة 12
- كفاية الموارد 12
- قاعدة بيانات ادارة الإلتزام 13

لجنة الإلتزام.....13
- دورية إنعقاد اللجنة.....13
- تشكيل اللجنة.....13
- اختصاصات اللجنة 13
معايير تقييم الالتزام.....14
- معايير قياس وتقييم مدى التزام البنك.....14
- معايير تقييم وقياس التزام الموظفين.....14
التعامل والإقرار للجهات الرقابية.....15
الافصاح للعملاء عن مواصفات المنتجات المصرفية.....15
الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات.....16
اقرار الحفاظ على سرية حسابات العملاء.....17

المقدمـــــــة

تمثل الصناعة البنكية الناجحة إحدى الركائز الأساسية لعمل الاقتصاد في كافة البلدان، وينطبق ذلك على الواقع الاقتصادي في جمهورية مصر العربية .

ولكي تتم إدارة العمليات البنكية بطريقة جيدة يجب أن تتم معاملاتها من خلال الأطر القانونية والتعليمات والسياسات والقواعد الموضوعة , ولكي يطبق هذا المفهوم بشكل مثالي كان لزاماً العمل على توحيد نهج البنوك في الإلتزام بالأنظمة والمعايير والتعليمات الدولية والمحلية .

وفي إطار سعى البنك المركزي المصري في تحسين جودة العمل قام بتوجيه البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية في الأخذ بما ورد في ورقة توصيات الـ FATF، ومن ثم توحيد نهج المصارف في الإلتزام بالأنظمة والمعايير والتعليمات الدولية والمحلية حيث تحقيق ذلك يعد أحد أهم أسس وركائز نجاح المؤسسات المالية والائتمانية بشكل عام ، حيث يحافظ على سمعتها ومصداقيتها وعلى مصالح جميع الأطراف بها، ويوفر لها الحماية من العقوبات القانونية والإدارية .

واستمراراً للنهج الذي دأب عليه البنك الزراعي المصري في القيام بعمل أدلة وسياسات للعمل تكون أداة يرجه اليها العاملين ولإعطاء المزيد من الدعم للعاملين لتحقيق أهدافه فقد أعد البنك الزراعي المصري سياسة الإلتزام استناداً على ما تضمنته مبادئ لجنة بازل ، أعراف وإجراءات العمل الدولية والمحلية ، وإنفاذاً لتعليمات وضوابط البنك المركزي المصري ، بما يحسن من مستوى وفاعلية الإلتزام بجميع أعمال البنك .

الهدف :

تحدد سياسة الالتزام بالبنك الزراعى المصري المبادئ والمعايير الخاصة بالالتزام وكيفية إدارة مخاطر عدم الالتزام بالبنك والحد منها .

إذن فالهدف من هذه السياسة هو ضمان تحديد مخاطر عدم الالتزام والحد منها بشكل كافي حيث يسعى البنك إلى الحد من مخاطر عدم الالتزام أخذا في الاعتبار طبيعة ونطاق الأعمال ومدى تعقيدها بما يتماشى مع استراتيجية ورؤية البنك والحرص على معاملة العملاء معاملة عادلة والحفاظ على مستوى عالي من النزاهة .

تهدف هذه السياسة الي وضع المبادئ التوجيهية والمعايير للحفاظ على سمعة البنك ونزاهته وتجنب أي عقوبة قد تفرض من خلال الجهات الرقابية و التأكد من أن أنشطة البنك وموظفيه تتماشى مع جميع القوانين المعمول بها واللوائح والمعايير الأخلاقية .

مخاطر عدم الإلتزام :

هى مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسائر المادية أو فقدان السمعة التي قد يتعرض لها البنك نتيجة عدم التزامه بالقوانين واللوائح والقواعد ذات الصلة و السياسات و اجراءات العمل الداخلية وأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بالأنشطة المصرفية ، ويتم تحديد مخاطر عدم الإلتزام الرئيسية على النحو التالى :

المخاطر القانونية والتنظيمية :

تشير إلى مخاطر عدم الالتزام بالقوانين واللوائح والممارسات المهنية المعمول بها مما يتسبب في الآتي:

- مخاطر التقاضي : المخاطر المرتبطة بنتيجة الإجراء القانوني .
- مخاطر العقود / المعاملات : المخاطر المرتبطة بسوء تفسير أو عدم تطبيق القواعد القانونية ذات الصلة بعقد أو معاملة .
- المخاطر التشريعية : المخاطر المرتبطة بالتغييرات في القانون واللوائح .

مخاطر العقوبات :

تشير إلى مخاطر فرض عقوبات قضائية أو إدارية او تأديبية لنتيجة عدم الالتزام بالقوانين واللوائح والقواعد والمعايير و/أو الاتفاقات التعاقدية .

مخاطر السمعة :

تشير إلى مخاطر نتيجة وجود رأى عام سلبي تجاه البنك تسبب عن تضاؤل كفاءة البنك ، الدعاية السلبية الحقيقية أو الكاذبة والإخفاق في الممارسات التجارية والإخفاق فى الالتزام بالقوانين واللوائح الحالية.
ويمكن أن تكون مخاطر السمعة أكثر تكلفة من الخسارة المالية (المباشرة) حيث تشمل أيضاً خسارة الأعمال الجديدة / المستقبلية للعملاء الحاليين و الثقة فى نزاهة البنك الزراعى المصرى ككل .

وظيفة الالتزام :

- يجب ان يضع البنك سياسات خاصة بالالتزام ولابد من وجود وظيفة التزام بالبنك دائمة وفعالة تتمتع بالاستقلالية للتأكد من الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات الرقابية فضلا عن سياسات واجراءات البنك.
- تقوم وظيفة الإلتزام بمراجعة ومراقبة مخاطر عدم الإلتزام بالبنك كما تساعد وظيفة الالتزام الادارة العليا علي ادارة مخاطر عدم الالتزام التي تواجه البنك .
- يلتزم البنك بالحصول علي موافقة البنك المركزي المصري علي تعيين مسئول الالتزام ، كما يقوم مجلس الادارة بالموافقة علي تعيين او قبول استقالة مسئول الالتزام بالبنك .
- يرفع مسئول الالتزام تقارير عن اعماله الي لجنة المراجعة و/او الي مجلس الادارة .

يتعين تطبيق مجموعة من اجراءات الالتزام لمراقبة ما يلي كحد ادني :

- تنفيذ معاملات البنك من خلال إطار متكامل من التعليمات الداخلية والخارجية .
- ابلاغ قطاع الالتزام بتقصير اي موظف في واجباته نحو عملية الالتزام بالقوانين او اللوائح .
- متابعة فاعلية تصويب اوجه القصور في عملية الالتزام بشكل مستمر .

المبادئ الأساسية للالتزام بالبنك الزراعي المصري :

- الحفاظ على السمعة الحسنة ونزاهة البنك الزراعي المصرى :

يتمتع البنك الزراعى المصري بالإنتشار الواسع بين ربوع جمهورية مصر العربية مما يتطلب الحفاظ على سمعته الطيبة وانحقيق ذلك يلزم الفهم التام والتطبيق الملائم لقوانين ولوائح السلطات الرقابية .

- دعم مجلس الإدارة والإدارة العليا :

يدعم مجلس الإدارة قطاع الالتزام ويتحقق من تزويده بكافه الصلاحيات والقدرات المطلوبة ليتمكن من القيام بمسئولياته بصورة مستقلة . الإدارة العليا بمختلف مستوياتها هي المسؤولة عن التوظيف الكافي وتوفير الموارد اللازمة لقطاع الالتزام لتنفيذ متطلبات هذه السياسة. كما يحرص مجلس الإدارة علي أن تكون الموارد التي يتم توفيرها لقطاع الالتزام فعالة وملائمة لضمان إدارة مخاطر عدم الالتزام بفعالية داخل البنك والتعرف علي جميع أنواع المخاطر والحد منها بنجاح .

- الالتزام مسئولية كل موظف :

يعتبر الالتزام المبدأ الأساسي لسياسة البنك وهو مسئولية كل موظف كما أنه يعتبر واحداً من المعايير الأساسية لأداء البنك لمهامه .

- مسئولية مجلس الادارة :

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن الإشراف على إدارة مخاطر عدم الالتزام كما يعتمد مجلس الادارة سياسة الالتزام الخاصة بالبنك بما في ذلك مستند رسمي بإنشاء وظيفة التزام دائمة وفعالة .

- مسئولية لجنة المراجعة :

- تقوم لجنة المراجعة بتفويض من مجلس الادارة بتقويم بشكل دوري عن مدي قيام البنك بإدارة مخاطر عدم الالتزام بشكل فعال .
- ضمان كفاءة وظيفة الالتزام فى الكشف عن الإنحرافات والمخالفات داخل البنك .
- التأكد من ان نظم مراقبة الالتزام بالقوانين والتعليمات بالبنك فعالة وان متابعة تصويب اوجه القصور في عملية الالتزام تتم بشكل فعال ومستمر.
- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع رئيس المراجعة الداخلية ورئيس الالتزام المصرفي، ومراقبي الحسابات والمسئولين المختصين وكذلك ما يرى أى من هؤلاء مناقشته مع اللجنة .
- مراجعة التقارير المعدة من قبل قطاع الالتزام المصرفي وخاصة ما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية للبنك والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي المصري .

- دراسة المعوقات التى تواجه عمليات المراجعة الداخلية أو تواجة عمل رئيس قطاع الالتزام المصرفي واقتراح وسائل حلها .
- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التى يضعها البنك المركزى والتحقق من اتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية فى حالة مخالفتها .
- التحقق من أن البنك قد أنشأ نظاما رقابيا واتخاذ إجراءات تنفيذية لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- دراسة ملاحظات البنك المركزى الواردة بتقارير التفتيش الذى يتم على البنك وملاحظاته على القوائم المالية للبنك وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة .
- استلام تقارير المراجعة والتأكد من اتخاذ إدارات البنك الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها من قبل المراجعين الخارجيين وكذلك نواحي القصور ونقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية وعدم الالتزام بالسياسات والقوانين السارية.
- الاطلاع علي التغيرات الجوهرية في البيئة الرقابية والقانونية والتي قد تؤثر علي اعمال البنك .

- مسئولية الادارة العليا :

- تكون الإدارة العليا مسؤولة عن الإدارة الفعالة لمخاطر عدم الالتزام بالبنك .
- تكون الإدارة العليا مسؤولة عن الإبلاغ بمعايير / إجراءات الالتزام ذات الصلة لجميع موظفي البنك للنظر فيها وتنفيذها.
- الإدارة العليا مسؤولة عن ضمان اتخاذ إجراءات تصحيحية كافية بشأن جميع اوجه القصور والمخالفات المتعلقة بالالتزام والتي تم تحديدها من قبل قطاع الالتزام المصرفي .
- الادارة العليا مسئولة عن سرعة الابلاغ عن المخالفات والانحرافات المتعلقة بالالتزام والتي قد تتكشف لها الي قطاع الالتزام المصرفي و/او مجلس الادارة.
- تقوم الادارة العليا بتقييم المديرين و / أو الموظفين ليس فقط على الانتاجية في مجال عملهم ولكن أيضا قدرتهم على إدارة مخاطر عدم الالتزام في مجال عملهم .
- توفير كافة السبل والامكانيات لمساعدة قطاع الالتزام على اداء عملها بشكل فعال .

- إطار عمل الالتزام فى البنك الزراعى المصرى :

- تمتد مسئولية الالتزام لتشمل كافة القطاعات والفروع بالبنك الزراعى المصرى
- يلتزم البنك الزراعى المصري بالتأكد من إلتزام كافة وحدات الأعمال وتطبيق سياسات الالتزام بالبنك على كافة الفروع التابعة .
- وظيفة الالتزام بالبنك الزراعى المصري هي وظيفة مستقلة تحدد وتقيم وتقدم النصح والمشورة، وتراقب، وتعد التقارير حول مخاطر عدم الالتزام في البنك والمتمثلة فى تعرضه لعقوبات قانونية أو إدارية، او

خسائر مالية، أو خسائر سمعة نتيجة لإخفاقه في الالتزام بالقوانين والضوابط الرقابية والاعراف المصرفية المحددة من قبل المنظمات الرقابية المحلية والدولية أو معايير السلوك والممارسة المهنية السليمة .

- موظفي الالتزام بالبنك الزراعى المصري :

يتمتع موظفي الالتزام بالبنك الزراعى المصري بالاستقلالية والصلاحيات التي تمكنهم من اداء عملهم بفاعلية، كما يقوموا بالالتزام بالقواعد والتعليمات والضوابط الرقابية وأفضل الممارسات الدولية التي تنظم عمل وظيفة الالتزام وعلى سبيل المثال ليس الحصر:

- الامانة والموضوعية في أداء واجباتهم ومسؤولياتهم .
- الولاء للبنك من خلال عدم الاشتراك او التواجد كطرف في أي نشاط غير قانوني أو غير لائق .
- عدم الانخراط في أعمال أو أنشطة غير اخلاقية او ضارة بالسمعة .
- الالتزام بعدم الافصاح او اساءة استخدام المعلومات المكتسبة أثناء القيام بالواجبات اليومية .
- الافصاح عن كافة الحقائق الجوهرية في التقارير الصادرة من قطاع الالتزام.
- التطوير المستمر في مهارة وكفاءة العاملين بالالتزام لزيادة جودة وفاعلية نتائج الاعمال.
- الحفاظ على مستويات عالية من الكفاءة والأخلاق والنزاهة .

- الدور الذي يؤديه قطاع الالتزام بالبنك الزراعى المصري :

1- مراجعة الانشطة المتعلقة بالاحتفاظ بقاعدة القوانين والضوابط الصادرة عن البنك المركزي المصري وسرعة اتاحة المعلومات للأطراف المعنية وذلك من خلال :

- إعداد وتحديث مصفوفة القوانين والمخاطر المرتبطة واعداد قاعدة بيانات بالقوانين والضوابط ذات الصلة والتأكد من توافر تلك القاعدة في الوقت المناسب للأطراف المعنية التي قد تتأثر بالتغييرات / التحديثات مع ضرورة إخطار الادارة بتلك التغييرات وتأثيرها والاجراء المتخذ.
- الرقابة على مراجعة مستندات ونماذج البنك المستخدمة والتأكد من الالتزام بالضوابط والقوانين المنظمة ووضع التوصيات اللازمة.
- التنسيق مع جميع القطاعات للتأكد من كفاية الرقابة المطبقة عند تنفيذ المعاملات والمهام الخاصة بهم والمرتبطة بالقوانين والضوابط ذات الصلة، وقياس فاعلية هذه الرقابة في ضوء تطبيق المنهجية المستندة للمخاطر .

2- يقوم قطاع الالتزام بشكل استباقى ، بتحديد وتقييم وتوثيق مخاطر عدم الالتزام المرتبطة ، بأنشطة وأعمال البنك .

3- تحديد وترتيب أولويات المناطق الجغرافية والمنتجات المحتملة لمخاطر عدم الالتزام التى قد تؤدي إلى الاضرار بسمعة البنك او تعرضه الي عقوبات قانونية أو تنظيمية أو خسارة مالية.

4- يقوم قطاع الالتزام بإضافة القوانين واللوائح المعمول بها والتعديلات التي يتم إجراؤها عليها في الوقت المناسب وبشكل ملائم داخل سياسات وإجراءات البنك.

5- مراجعة كافة التعليمات والمراسلات الواردة من البنك المركزي المصري والجهات الرقابية الأخرى والموجهة لقطاع الالتزام من السيد رئيس مجلس الادارة .

6- تتولى قطاع الالتزام مسئولية تقديم المشورة للموظفين والإدارة العليا فيما يتعلق بتفسير وتنفيذ القواعد والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية ويشمل ذلك تقديم خدمات استشارية حول الامور التنظيمية والرقابية للبنك ولكافة الفروع الشركات التابعة .

7- الدراسة والبت في طلبات الفروع للحصول على موافقة قطاع الالتزام على بعض العمليات أو المعاملات التى تتطلب ذلك وفقا و دليل اعرف عميلك و سياسة مكافحة غسل الاموال .

8- الرد على استفسارات الفروع من منظور الالتزام .

9- دراسة المنتجات الجديدة للتحقق من الالتزام بالمتطلبات والضوابط الرقابية ذات الصلة .

10-وضع التوصيات لتحسين الاجراءات الحالية لضمان فعالية وجودة القيام بالأعمال .

11-دراسة وفحص الخطابات الدورية قبل إصدارها وكافة المستندات السابق استلامها والخاصة بالمنتجات والخدمات المصرفية القائمة/الجديدة (مثل: اعلانات - دعاية - رسائل نصية .....) .

12-مراجعة العقود المزمع توقيعها مع العملاء بشان تقديم خدمات من مصرفنا من منظورالالتزام .

13-تقييم تأثير تغيير المتطلبات والضوابط الرقابية على المنتجات القائمة واجراءات العمل الخاصة بها.

14- تقييم المشروعات الجديدة (تكنولوجيا المعلومات , الشركات التابعة ..... الخ) والتحقق من الإلتزام بالضوابط والقوانين ذات الصلة .

15-التأكد من الافصاح عن مواصفات وشروط منتجات التجزئة المصرفية ومعدلات العائد واسعار الخدمات المصرفية .

16-تضمن قطاع الالتزام أن يتم الحصول على الموافقات المطلوبة من البنك المركزي المصري قبل تقديم منتجات أو خدمات جديدة.

17-التأكد من تطبيق الضوابط الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية .

18-مراجعة تحديث بيانات موقع مصرفنا الإلكتروني .

19-تقوم قطاع الالتزام بتقييم مدى ملاءمة الإجراءات و التعليمات المتعلقة بالالتزام داخل البنك و تتابع بشكل فوري أي أوجه قصور محددة ، و عند الحاجة تضع مقترحات لإجراء تعديلات بالسياسات والاجراءات للقطاعات المعنية. كما تقوم بإعداد خطة لتقييم و تدقيق اعمال الالتزام لتغطية جميع أنشطة البنك . ويتم اعتبار هذه العملية واحدة من أدوات وتقنيات المراجعة الخاصة بقطاع الالتزام والتي تساعد على التخطيط وتحديد الأولويات وتحديد المخالفات والفجوات والإنجازات / التوصيات والاتفاق على الإجراءات التصحيحية مع القطاعات المعنية.

20-تقوم قطاع الالتزام بأجراء تقييم دوري لأعمال الالتزام المصرفي ومكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب بصورة منتظمة لاختبار فعالية الاجراءات و التحقق من وضع الاساليب المناسبة لمواجهة المخاطر .

21-يتم عمل خطة سنوية لتقييم أعمال الالتزام ميدانيا وعقد زيارات تعريفية ولقاءات تواصل مع مسئولي الالتزام بقطاعات المركز الرئيسي و المناطق و الفروع وذلك للوقوف على مدى تنفيذ التعليمات الرقابية.

22-تقوم قطاع الالتزام بإعداد التقارير الخاصة بالتقييم الميداني للفروع و المناطق و المركز الرئيسي .

23-تغطي اعمال تقييم الالتزام مسائل مثل إدارة تضارب المصالح ، والمخالفات المتعمدة و عدم الالتزام بالتعليمات والقوانين ، والتعامل مع العملاء بشكل عادل ، والتأكد من أنه يتم تقديم المشورة للعملاء والإفصاح بشكل سليم .

24-يقوم قطاع الالتزام بإجراء مهام تدقيق خارج خطة التقييم في حالة وجود مخالفات جسيمة في اي من فروع/ قطاعات البنك المختلفة ، وذلك بتكليف من رئيس قطاع الالتزام .

25-يمثل قطاع الالتزام لنقطة الاتصال مع الجهات الرقابية للحصول على أي تعديلات بالضوابط والموافقات والحالات الاستثنائية وموافاة الجهات الرقابية بالبيانات والمعلومات والتقارير الدورية ذات الصلة بالالتزام .

26- يقوم قطاع الالتزام بالحفاظ على التواصل الجيد مع مسئول اتصال البنك المركزي لمتابعة الحصول على تحديثات الضوابط والحصول على رد للاستفسارات

27- يقوم قطاع الالتزام بإعداد تقارير الالتزام الدورية بدقة ووفقا ومتطلبات البنك المركزي في الوقت المحدد.

28-يقوم قطاع الالتزام بمتابعة امداد البنك المركزي ووحدة مكافحة غسل الاموال بالبيانات المطلوبة عند الاعداد لزيارات التفتيش على مصرفنا أو على مكافحة غسل الأموال.

29-يقوم قطاع الالتزام بمراجعة جميع الملاحظات الواردة بتقرير الجهات الرقابية فيما يخص الالتزام وارسالها للقطاعات المختصة لاتخاذ الاجراءات التصحيحية والرد على الملاحظات .

30-يقوم قطاع الالتزام بالتعاون مع مجموعة الموارد البشرية بالتأكد من وجود و/او تصميم برامج تدريبية مستمرة فيما يتعلق بموضوعات الالتزام لزيادة الوعي لدي كافة موظفي البنك بمخاطر عدم الالتزام و مكافحة غسل الاموال.

31-يقوم قطاع الالتزام بالتأكد من إخطار كافة موظفي البنك بالتعليمات و المتطلبات الرقابية الجديدة .

- <u>وظيفة الالتزام في كل وحدة :</u>

لابد من تواجد مسئول التزام بكافة الفروع و القطاعات والمناطق وإدارات المركز الرئيسي بالبنك والمؤسسات التابعة لدعم قطاع الالتزام بالبنك في ادارة الرقابة على الالتزام ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب. حيث يعد مسئول الالتزام بالفرع /القطاع / المنطقة/ المركز الرئيسي الموظف المسئول عن المتابعة اليومية للالتزام بكافة سياسات وإجراءات البنك في مجال اعرف عميلك ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وكافة القوانين المنظمة للنشاط المصرفي بصفة خاصة والنشاط الاقتصادي بصفة عامة وكذلك اللوائح والقواعد السارية التي تصدرها السلطات الرقابية مثل البنك المركزي المصري وغير ذلك من القوانين واللوائح والقواعد السارية ذات الصلة وفى حالة اكتشاف أية خروقات في هذا الشأن يتم إخطار قطاع الالتزام المصرفي والحوكمة المؤسسية. ويجب أن يدرك كل منهم أنه ينبغي عليه اتباع سياسة الالتزام . كما يجب أن يتمتعوا بالصلاحية و الاستقلالية المناسبة لتفعيل وظيفة الالتزام في وحداتهم .

- <u>العوامل الأساسية لنجاح وظيفة الالتزام :</u>

✓ <u>الاستقلالية :</u>

- يعتبر قطاع الالتزام قطاع مستقل عن كافة قطاعات الاعمال بالبنك ويديرها رئيس قطاع الالتزام المصرفي و الحوكمة المؤسسية والذي يتبع مباشرة رئيس مجلس الادارة و لجنة المراجعة .
- يجب ان لا يتم وضع قطاع الالتزام او اي من العاملين بها في موضع يكون فيه هناك تضارب مصالح محتمل بين اداء المسئوليات المتعلقة بالالتزام واي مسئوليات أخرى قد تكون لديهم .لا يشارك مسئول الالتزام بالمركز الرئيسي في العمل التنفيذي، ويؤدي وظيفته بشكل مستقل لضمان الموضوعية. ويبادر قطاع الالتزام بالاضطلاع بمسئولياته في كافة إدارات البنك التي يوجد بها مخاطر عدم التزام. ويحق لقطاع الالتزام إجراء فحص حول المخالفات المحتملة لسياسة الالتزام

وطلب المساعدة من المختصين داخل البنك (مثل القانونية والتدقيق الداخلي) ، كما يمكن أيضا الاطلاع على كافة البيانات الخاصة بالبنك دون قيود. إضافة إلى ذلك، يتمتع قطاع الالتزام بحرية رفع التقارير للإدارة العليا حول أي مخالفات أو حالات عدم التزام بسياسة الالتزام أو اي سياسة أو قواعد أو لوائح أخرى ذات صلة. لا يعني مفهوم الاستقلال أن قطاع الالتزام لا يمكن أن تعمل بشكل وثيق مع الإدارة والموظفين في قطاعات الاعمال المختلفة بالبنك . يجب أن تساعد علاقة العمل التعاونية بين قطاع الالتزام و قطاعات الاعمال في تحديد وإدارة مخاطر عدم الالتزام بشكل استباقي .

✓ تحديد السلطات والمسئوليات :

- يتمتع مسئول الالتزام بكافة الصلاحيات التي تتيح له الحصول على جميع البيانات والمعلومات اللازمة للاضطلاع بمسئولياته ولأغراض رفع التقارير للمستوى الإداري الأعلى وفق الهيكل التنظيمي لقطاع الالتزام. ويجب أن يكون مسئول الالتزام على كفاءة تسمح له بفحص ودراسة كافة الإجراءات وأي مخالفات تتعلق بمخاطر عدم الالتزام.
- يجب ان يقوم اعضاء الادارة العليا و جميع موظفي البنك بالتعاون مع قطاع الالتزام بإمدادهم بالبيانات و المعلومات و الايضاحات المكملة في الوقت المناسب مما يمكنهم من اداء مهامهم بفاعلية.

✓ العمالة المدربة والمؤهلة :

- يتميز موظفو الالتزام بأنهم مؤهلون ومدربون لأداء وظيفة الالتزام في البنك. ويجب ان يتمتع موظفو قطاع الالتزام بالفهم السليم لقوانين وقواعد ومعايير الالتزام وتأثيرها الفعلي على عمليات البنك . ويتم تعزيز المهارات المهنية لموظفي قطاع الالتزام خاصة فيما يتعلق بمواكبة تطورات قوانين الالتزام وقواعده ومعاييره ، من خلال دورات التعليم والتدريب المنتظمة والمنهجية .

✓ كفاية الموارد:

- يتم تدعيم إدارة الالتزام بوسائل الاتصال اللازمة لأداء مهامها ومتابعة التطورات والمستحدثات المحلية والدولية في مجال الالتزام، وينبع ذلك من أهمية إتاحة كافة المصادر الضرورية لمستويات الهيكل التنظيمي لقطاع الالتزام كي تتسم بالموضوعية عند أداء المهام الرقابية. ويتعين على الموظفين المسئولين في هذا الهيكل مناقشة تعليقاتهم التي تدل على وجود حالة مخالفة للقوانين واللوائح مع الإدارات المعنية قبل رفع التقارير الخاصة بها.

✓ قاعدة بيانات إدارة الالتزام :

- كافة التشريعات والقوانين المعمول بها ذات العلاقة المحلية والدولية .
- النظام الأساسي للبنك ولائحة العمل الداخلي .
- الضوابط الرقابية الصادرة عن كافة الجهات الرقابية كالبنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الاموال.
- كافة الممارسات الدولية ذات الصلة .

لجنة الالتزام :

تقوم لجنة الالتزام بمتابعة اعمال الالتزام بالبنك ومراجعة البيئة الرقابية .

دورية انعقاد اللجنة :

ربع سنوي او وفقا لمتطلبات العمل .

تشكيل اللجنة :

تشكل اللجنة برئاسة الرئيس التنفيذي للالتزام المصرفي و الحوكمة المؤسسية و عضوية بعض اعضاء الادارة التنفيذية ومسئولي الوظائف الرقابية بالبنك .

اختصاصات اللجنة :

- مراجعة سياسة الالتزام بالمتطلبات الرقابية بمصرفنا ، واقتراح التعديلات عليها بالتنسيق مع قطاع الالتزام المصرفي والحوكمة المؤسسية تمهيداً لاعتمادها من مجلس الإدارة .
- تقييم موقف تنفيذ سياسة قطاع الالتزام المصرفي والحوكمة المؤسسية الخاصة بمصرفنا وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالة اكتشاف مخالفات لتلك السياسة وعرض تقارير دورية عن موقف التنفيذ للجنة المراجعة.
- متابعة التزام البنك بالمتطلبات الرقابية ورفع توصيات إلى لجنة المراجعة في حال وجود أي تجاوز من الإدارات التنفيذية.
- إبداء الرأي و متابعة الموضوعات المشتركة و المعلقة بين القطاعات الممثلة في أعضاء اللجنة.
- بحث مخاطر عدم الالتزام التي سيتعرض لها البنك وعرض تقريرها على مجلس الإدارة .
- قياس التأثير المتوقع حال حدوث أية تغيرات في الإطار الرقابي و القانوني الذي يخضع له البنك.
- مناقشة الموضوعات المتعلقة بسياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة وحماية المبلغ .
- وضع أطر التنسيق مع كل من إدارة الالتزام والمراجعة / الرقابة الداخلية ومخاطر التشغيل.
- مراجعة ميثاق سلوكيات العاملين و الادارة العليا بالبنك قبل عرضه علي مجلس الادارة للاعتماد .
- مراجعة مدي كفاية الاجراءات المتخذة من قبل البنك للكشف عن المخالفات و حالات الاحتيال.
- مراجعة وتقييم فعالية السياسات والإجراءات المتعلقة بلوائح الضرائب الدولية (FATCA، CRS....)
- عرض تقارير عن الـ FATCA كلما دعت الحاجة الي ذلك .

- تقديم الاستشارة لمجلس الادارة و للإدارة التنفيذية حول القوانين والتعليمات و اللوائح وابقاء الإدارة على اطلاع حول آخر التطورات في القوانين والتعليمات والمعايير المطبقة.
- ضمان وجود آلية فعالة للتحكم و مراقبة غسل الأموال و تمويل الإرهاب والمسائل ذات الصلة بها ورصدها والإبلاغ عنها.
- تحليل المتطلبات الرقابية للفروع و الشركات التابعة و مدي اتساقها مع التعليمات الرقابية المطبقة على البنك .

معايير تقييم الالتزام :

يساعد تقييم المخاطر على فهم النطاق الكامل لمخاطر عدم الالتزام التي يتعرض لها البنك ، بما في ذلك درجة احتمال وقوع حدث المخاطر ومدي تكراريته والأسباب التي قد تؤدي الي حدوثه ودرجة تأثيره علي البنك ويساعد أيضاً تقييم مخاطر عدم الالتزام المصمم بشكل فعال على تحديد أولويات المخاطر والمسئول عنها وتخصيص الموارد بشكل فعال للتخفيف من درجة المخاطر .

تتمثل معايير الالتزام في مجموعة من الضوابط يتم قياسها من خلال التزام البنك وموظفيه وهي كالآتي:

1- معايير قياس وتقييم مدى التزام البنك :

ويتم تحقيق ذلك عن طريق وضع سياسات وإجراءات داخلية للبنك وفقاً للقوانين والتشريعات المتعلقة بعمل البنك مع مراجعتها دورياً . سواء كانت تلك القوانين واللوائح المحلية قد تم إصدارها من قبل السلطات التشريعية مثل قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 88 لسنة 2003 ، قانون غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002 و تعديلاتهما ، قانون العمل ، قوانين الضرائب ، قانون سوق رأس المال ، قانون التجارة وغيرها من القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية والوزارية ذات الصلة ، وايضا تعليمات البنك المركزي المصري وقواعده ولوائحه ، و تعليمات وحدة مكافحة غسل الأموال . هذا بالإضافة إلى تطبيق المعايير الإقليمية والعالمية ، مثل مقررات لجنة بازل وتوصيات مجموعة العمل المالي FATF .

2- معايير قياس وتقييم مدى التزام الموظفين :

يتم تقييم التزام الموظفين من خلال الأداء الشخصي والمهني، حيث يرتبط كل منهما باستيعاب الموظفين التام والتزامهم بسياسات البنك ولوائحه وإجراءات العمل الخاصة به بالإضافة إلى اللوائح التكميلية للمركز الرئيسي مثل ميثاق سلوكيات العاملين الذي يحدد مسئوليات الموظف والتصرفات الممنوعة وما يتعلق بها من عقوبات وكذلك سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال التي تضع عقوبات على أي انتهاك للوائح مكافحة غسل الأموال وقاعدة اعرف عميلك. ولحرص البنك الزراعي المصري على الحفاظ على سمعته الطيبة محلياً وعالمياً يجب أن يحافظ الموظفون على هذا المعيار الفريد من خلال تقديم خدمات عالية الجودة ونزيهه وانتهاج سياسات وسلوكيات رفيعة مع العملاء .

التعامل و الاقرار للجهات الرقابية :

- إن الحفاظ على الشفافية و التعاون مع الجهات الرقابية للبنك والوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها تجاه تلك الجهات هو أمر بالغ الأهمية للالتزام بالمتطلبات الرقابية و لإدارة مخاطر عدم الالتزام بشكل فعال بهدف ضمان توفير معلومات كاملة ودقيقة لجميع الجهات الرقابية. نظرا لان البنك الزراعى المصري هو اكبر البنوك إنتشاراً في مصر، فانه يتواصل مع الجهات الرقابية و يجب ان يتم التواصل بشكل سريع وبشفافية ويتم تنسيقها بأسلوب و محتوي مناسبين ويتطلب هذا التنسيق مع جميع قطاعات/ مجموعات البنك حتي يتم تداول المعلومات بشكل سليم و بشفافية.

- في حالة تواصل جهة رقابية مع اي من قطاعات / مجموعات البنك بخصوص امور تتعلق بالشئون و التعليمات الرقابية، فإنه يتعين علي الفور اخطار قطاع الالتزام المصرفي.

- يلتزم البنك الزراعي المصري باعداد تقارير دورية للبنك المركزي المصري، هذه التقارير يتولى مسئوليتها قطاعات / مجموعات مختلفة بالبنك ، يجب علي جميع القطاعات / المجموعات المسئولة عن اعداد وارسال التقارير الي البنك المركزي المصري وضع معايير رقابية لإدارة المخاطر المتعلقة بمتطلبات هذه التقارير ويجب ان تتضمن علي الاقل:
  - التأكد من ان التقارير المرسلة تحتوي علي بيانات دقيقة و كاملة ، و انه يتم ارسالها في المواعيد المحددة من قبل البنك المركزي المصري.
  - ان يتم الاحتفاظ بصورة من كافة التقارير السابق ارسالها الي البنك المركزي المصري بالإضافة الي المستندات المؤيدة إن وجدت.
  - ان تكون هناك اجراءات عمل داخل كل مجموعة / قطاع تنظم عملية اعداد التقارير الرقابية.

في حالة التأخر او الامتناع عن اعداد التقارير المطلوبة في المواعيد المحددة، فإن ذلك قد يعرض البنك الي عقوبات تنظيمية و/او غرامات مالية من قبل البنك المركزي المصري.

<u>الإفصاح للعملاء عن مواصفات و شروط و اسعار و معدلات عائد المنتجات و الخدمات المصرفية :</u>

- يتعين على جميع العاملين بالبنك الزراعي المصري الالتزام بالإفصاح الكامل للعملاء، قبل التعاقد عن مواصفات المنتجات المقدمة منه وأساس حساب كافة عناصر التكلفة التي سيتحملها العملاء لقاء الحصول على هذه المنتجات أو أسعار العائد الذي سيحصلون عليه بحسب الحالة و كذلك كافة الشروط والأحكام الخاصة بالخدمات ، كما يقوم البنك بالإفصاح عن البيانات المذكورة وذلك بكافة الوسائل المستخدمة لإعلام العملاء بهذه المنتجات سواء النشر بالصحف أو المنشورات الإعلانية المرسلة للعملاء او في صالات استقبال العملاء بالفروع أو غيره.

- يحظر تماما علي جميع العاملين بالبنك تعمد اخفاء اي معلومات عن العميل بهدف اقناعه بشراء منتج او الاشتراك بخدمة .

- يقوم قطاع الالتزام بالبنك بمراجعة كافة سمات و شروط و احكام المنتجات و الخدمات بالبنك والتي يتم تقديمها للعملاء قبل الإعلان عنها بالصحف ووسائل الإعلام المختلفة أو في صالات الاستقبال بالفروع أو غيرها للتأكد من استيفائها لكافة بنود الافصاح المطلوبة للعملاء، ذلك تجنبا لأية ممارسات سلبية أو اي خروقات تسيئ لقواعد الإفصاح العام والتي تؤثر علي انضباط السوق .

الحفاظ على سرية المعلومات و البيانات :

- تعد السرية عنصراً أساسياً في القطاع المصرفي ، حيث أن البنوك والمؤسسات المالية ملتزمون بالمحافظة علي سرية المعلومات المتداولة داخل المؤسسة و كذا المحافظة علي سرية بيانات العملاء .

- إن الالتزام بالإجراءات التي تهدف إلى حماية سرية المعلومات ومنع تداولها أو استخدام المعلومات الداخلية ليس فقط شرطاً للحماية من المخاطر (لا سيما المخاطر القانونية) بل ايضاً ضماناً لاحترافية وسمعة البنك. تكون جميع حسابات و بيانات العملاء و ودائعهم و اماناتهم و خزائنهم في البنك و كذلك المعاملات المتعلقة بها سرية، ولا يجوز الاطلاع عليها او اعطاء بيانات عنها بطريق مباشر او غير مباشر إلا بأذن كتابي من صاحب الحساب او الوديعة او الامانة او الخزينة او من احد ورثته او من احد الموصي لهم بكل او بعض هذه الاموال، او من النائب القانوني او الوكيل المفوض في ذلك او بناء علي حكم قضائي.

- ويسري الحظر المنصوص عليه في الفقرة السابقة علي جميع الاشخاص و الجهات بما في ذلك الجهات التي يخولها القانون سلطة الاطلاع او الحصول علي الاوراق او البيانات المحظور افشاء سريتها طبقا لأحكام هذا القانون، ويظل هذا الحظر قائما حتي و لو انتهت العلاقة بين العميل و البنك لأي سبب من الاسباب.

- إن الافصاح غير الملائم عن معلومات او بيانات ليس فقط يعرض البنك الي مخاطر سمعة و مخاطر قانونية بل قد يعرض الشخص المفصح عن البيانات سواء كان الافصاح بحسن نية أو بسوء نية الي عقوبات تأديبية بالبنك و قد يصل الامر الي عقوبات جنائية متمثلة فى الحبس و الغرامة

- يجب علي كافة العاملين بالبنك التوقيع علي إقرار الحفاظ على سرية حسابات العملاء (مرفق).

إقرار الحفاظ على سرية حسابات العملاء

اتعهد أنا الموقع أدناه بانني على دراية تامة بضرورة المحافظة على سرية حسابات عملاء البنك الزراعى المصري وبالالتزام التام بكافة الإجراءات والضوابط والأحكام الخاصة بسرية حسابات عملاء البنوك وفقا و ما جاء بقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 88 لسنة 2003 وميثاق سلوكيات العاملين والادارة العليا بالبنك الزراعى المصري.

وانني على دراية بعقوبات عدم الإلتزام بالحفاظ على سرية حسابات العملاء و/ أو الإفصاح لغير العميل أو من له صفه قانونية - حتى لو كانت هناك درجة قرابة من الدرجة الأولى للعميل - عن اي بيانات شخصية أو بيانات تخص حسابات العملاء أو ودائعهم أو اماناتهم أو خزائنهم سواء بحسن نية أو بسوء نية وأن اي مخالفة لهذا الاقرار تعد اخلالا جسيما بواجباتي الوظيفية الامر الذى يعرضني للفصل من البنك كعقوبة تأديبية بالإضافة إلى العقوبة الجنائية المقررة و المتمثلة في الحبس و الغرامة وفقا والقانون سالف الذكر حيث نص على الآتـــي :-

" الباب الرابع : الحفاظ على سرية الحسابات":

المادة (97) :

"تكون جميع حسابات العملاء و ودائعهم و اماناتهم و خزائنهم في البنوك و كذلك المعاملات المتعلقة بها سرية، ولا يجوز الاطلاع عليها او اعطاء بيانات عنها بطريق مباشر او غير مباشر إلا بأذن كتابي من أصحاب الحساب او الوديعة او الامانة او الخزينة او من احد ورثته او من احد الموصي لهم بكل او بعض هذه الاموال، او من النائب القانوني او الوكيل المفوض في ذلك او بناء علي حكم قضائي او حكم محكمين.

و يسري الحظر المنصوص عليه في الفقرة السابقة علي جميع الاشخاص و الجهات بما في ذلك الجهات التي يخولها القانون سلطة الاطلاع او الحصول علي الاوراق او البيانات المحظور افشاء سريتها طبقا لأحكام هذا القانون، ويظل هذا الحظر قائما حتي و لو انتهت العلاقة بين العميل و البنك لأي سبب من الاسباب".

المادة (100) :

يحظر على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك والعاملين بها إعطاء او إفشاء أية معلومات او بيانات عن العملاء أو حساباتهم او ودائعهم أو الأمانات أو الخزائن الخاصة بهم أو معاملاتهم فى شأنها أو تمكين الغير من الاطلاع عليها فى غير الحالات المرخص بها بمقتضى أحكام هذا القانون .

ويسرى هذا الحظر على كل من يتلقى أو يطلع بحكم مهنته أو وظيفته أو عمله بطريق مباشر أو غير مباشر على المعلومات والبيانات المشار إليها ."

الباب السابع: العقوبات :

المادة (124) :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة و بغرامة لا تقل عن عشرين الف جنية ولا تجاوز خمسين الف جنية كل من خالف أيا من احكام المادتين (97 ، 100) من هذا القانون .

الاســم .....

التوقيع.....

التاريخ.....